

أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية

الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط)

The impact of applying the electronic declaration system on the formal tax control

(Case study of tax centers in Laghouat)

د. أحمد بساس

ط.د. فلة محتال *

مخبر دراسات التنمية الاقتصادية،

مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة الأغواط، الجزائر

جامعة الأغواط، الجزائر

bessasahmed2015@gmail.com

f.mahtal@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2020/06/18

تاريخ القبول: 2020/05/14

تاريخ الاستلام: 2020/02/07

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفاهيم متعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية، ومفاهيم عن الرقابة الجبائية الشكلية مع التركيز على أهم إيجابياتها وسلبياتها، وقد حاولت الدراسة الاطلاع على مجموعة من الآراء والتوقعات حول أثر تطبيق نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية في الرقابة الجبائية الشكلية، أين تمت الاستعانة على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، وقد وزع على إطارات الضرائب، محاسبين معتمدين وأكاديميين مختصين في الجبائية، وبعد تحليل النتائج خلصنا إلى أنه بتطبيق نظام التصريح الإلكتروني ستعزز إيجابيات الرقابة الجبائية الشكلية من جهة وتتلاشى سلبياتها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: تصريح جبائي؛ تصريح جبائي إلكتروني؛ رقابة جبائية شكلية.

تصنيف H21:JEL ، H25

Abstract :

This study aimed to provide a theoretical framework for concepts related to electronic tax declarations, and formal tax control concepts with a focus on the most important advantages and disadvantages. The study attempted to review a set of opinions and expectations about the impact of the application of electronic tax declarations system on formal tax control, where a questionnaire was used to as a means of collecting data, and was distributed to tax executive, certified accountants and academics specialized in taxation, and after analyzing the results we concluded that by applying the electronic tax declaration system, the pros of formal tax control will be enhanced from one hand, and its disadvantages will fade away on the other hand.

Key words: tax declaration, electronic tax declaration, formal tax control.

Jel Classification Codes: : H21 ,H25

* المؤلف المرسل

مقدمة:

إن الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال يظهر جليا في مختلف النشاطات والقطاعات في الجزائر سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية ... وغيرها، ومما يلفت الانتباه في هذا الإطار هو تبني مشروع الإدارة الإلكترونية في العديد من المصالح والمديريات والوزارات، وقد كانت المديريات الضريبية وبالأخص مراكز الضرائب من السابقين في ذلك، أين وضعت استراتيجية واضحة المعالم بغية عصرنه قطاعها ومختلف خدماتها وأنشطتها، وهي اليوم تعمل على زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي والتصريح الجبائي السليم وكشف الإغفالات وردع حالات عدم الالتزام والغش والتهرب، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه نحو الرقابة الجبائية بمختلف أنواعها وخاصة الرقابة الشكلية، وهنا تبرز لدينا الإشكالية الرئيسية التالية:

إشكالية الدراسة:

• هل من المتوقع أن يكون اعتماد نظام التصريح الإلكتروني سببا في الاستغناء عن الرقابة الجبائية الشكلية؟.

إن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية تؤدي بنا إلى طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتصريح الجبائي الإلكتروني والرقابة الجبائية الشكلية؟؛
- هل تطبيق نظام التصريح الإلكتروني يقضي على مساوئ الرقابة الجبائية الشكلية حسب عينة الدراسة؟؛
- هل تطبيق نظام التصريح الإلكتروني يعزز ايجابيات الرقابة الجبائية الشكلية حسب عينة الدراسة؟.

فرضيات الدراسة :

على ضوء الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية:

• يتوقع أن يكون اعتماد نظام التصريح الإلكتروني سببا في الاستغناء عن الرقابة الجبائية الشكلية

- ضرورة إلزام تطبيق نظام التصريح الجبائي الإلكتروني على كافة المجتمع الضريبي
- الرقابة الجبائية الشكلية أداة رقابة تطبق على كل تصريحات المكلفين بالضريبة تشمل العديد من الإيجابيات التي تعزز عمل الإدارة الضريبية كما أنها لا تخلو من بعض المساوئ التي تعيق كاهل الموظف والمكلف على حد سواء

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في البحث:

بالنسبة لمنهجية البحث فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث تم التطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بالرقابة الجبائية الشكلية ، التصريحات الجبائية والتصريحات الجبائية الإلكترونية بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي والتحليلي وذلك بدراسة أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية وتحليل نتائجه أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم إستعمال الإستبيان كوسيلة لجمع معلومات الدراسة الميدانية التي قمنا بها

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم دراسة نظرية وميدانية لتأثير تطبيق التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية؛
 - تحديد وتحليل آراء مجتمع الدراسة عن الأثر المتوقع لتطبيق نظام التصريح الإلكتروني سواء في تعزيز ايجابيات الرقابة الشكلية أو القضاء على سلبياتها، أو الاثنين معا.
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- توجيه الاهتمام نحو المفاهيم المتعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية باعتبارها مدخل حديث وتجربة ناشئة في ظل عصنة الادارة الضريبية؛
- أملنا من هذه الدراسة تقديم صورة واضحة إلى حد ما عن تأثير تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في تطوير اجراءات الرقابة الجبائية الشكلية سواء من ناحية تعزيز الايجابيات أو القضاء على السلبيات.

الدراسات السابقة:

- دراسة (الحمزة، 2018) بعنوان: الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية، هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية للجوانب المتعلقة بالفحص الضريبي الإلكتروني ووضع نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية ، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الفحص الضريبي الإلكتروني يؤدي إلى تنفيذ العديد من إجراءات الفحص الضريبي بدقة عالية و بأسرع وقت ممكن مما يترتب عليه عدم التأخير في عملية ربط وتحصيل الضريبة وعدم سقوطها بالتقادم كما يؤدي أيضا إلى حفظ البيانات والمعلومات المتاحة وسهولة إسترجاعها مما يؤدي الى سهولة الوصول إلى البيانات اللازمة ، غير أن هذه الدراسة أهملت الفحص الشكلي للتصريحات الجبائية و هذا ما تناولته دراستنا .

- دراسة (Andrew, Nancy, Charles, & George, 2015) بعنوان: effect of electronic fiscal devices on vat collection in tanzania a case of tanzania revenue authority

سعت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير طرح الأجهزة المالية الإلكترونية وجمع الضريبة فأظهرت النتائج أن طرح الأجهزة المالية الإلكترونية وجمع الضريبة غير مرتبط إحصائياً بشكل كبير عند مستوى دلالة 5 ومع ذلك وجد أن معامل التدرج في نموذج الإنحدار له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أدلة كافية على ربط التطبيق مع جمع الضريبة لأنه سيؤثر على مستوى التنفيذ ويشكل في النهاية الإمتثال من قبل المكلفين غير أن هذه الدراسة اهتمت بالجانب العام للحصول الضريبي الإلكتروني وأهملت الجانب المتعلق بالوعاء الضريبي الإلكتروني الذي يكون الفحص الشكلي للتصريحات الجبائية جزء منه وهذا ما تناولته دراستنا.

أولاً: مفاهيم عامة حول التصريح الجبائي

يعتمد النظام الجبائي الجزائري على النظام التصريحي بمعنى أن المكلف بالضريبة يصرح ويقوم بتسديد مقدار الضريبة الواجب دفعه، هذا مع إحضار الدلائل والوثائق الثبوتية حتى يتسنى للإدارة الضريبية التحقق مما صرح به المكلف بالضريبة.

1. تعريف التصريح الجبائي: يعد التصريح الجبائي أحد الإجراءات الدائمة في علاقات المكلفين بمصلحة الضرائب كما يعد أداة أساسية لتحديد قيمة المبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة وتعتبره الإدارة الضريبية أداة من أدوات تعزيز وقياس مدى الالتزام الطوعي من جهة ومن جهة أخرى يتم على ضوءه برمجة التدقيق والمراجعة المكتبية والميدانية (وزارة المالية، 2015، صفحة 4)، و بهذا فهو التزام قانوني يقوم به المكلف بالضريبة إزاء الإدارة الجبائية وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في التشريع الضريبي"، كما يعرف التصريح الجبائي بأنه: "بيان مكتوب عن نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة الضريبية، من واقع تقدير المكلف لنتيجة عملياته كأساس في تحديد الضريبة المستحقة والواجبة الأداء" (وزارة المالية م. 2019)، حيث يتوجب على الإدارة الضريبية أن تقوم بفحص ضريبي وجب إتباعه في مراجعة التصريحات الجبائية القائمة على مبدأ الالتزام الطوعي والنظام التصريحي لمختلف الضرائب (طلبة متولي سلامة، 2015، صفحة 152).

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن التصريح الجبائي هو: "اعتراف من المكلف بكل المعلومات والبيانات المنشئة للنتيجة في الأجل المحدد قانوناً والتي على أساسها تفرض الضريبة.

2. شروط صحة التصريح الجبائي: منح المشرع الجزائري أهمية كبيرة للتصريح الجبائي حيث وضع له شروط شكلية وأخرى موضوعية نأخذ منها ما يلي:

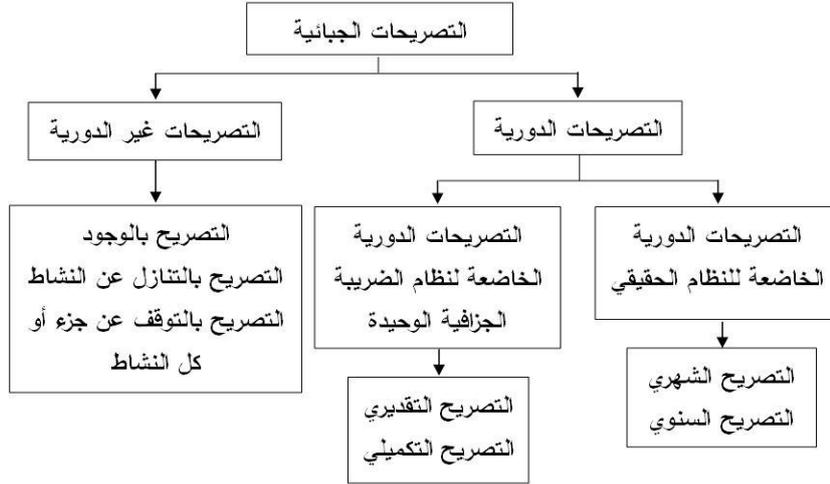
1.1. الشروط الشكلية لصحة التصريح الجبائي: تتمثل الشروط الشكلية في:

- صفة الشخص الملزم بالتصريح من ناحية إقامته في الجزائر أو في الخارج، شخص طبيعي أو معنوي، كامل الأهلية أو قاصر؛
 - المواعيد القانونية لتقديم التصريح، بأجل محددة قانونا عند تقديمها إلى الإدارة الضريبية؛
 - شكل التصريح بحيث تكون على استمارات محددة ضمن المدونات المطبوعة للإدارة الجبائية.
- 2.2. الشروط الموضوعية للتصريح الجبائي:** وتتمثل في ضرورة ملاءمة كل البيانات الواجب ملؤها في استمارة التصريح كما تكون خالية من الأخطاء، مع إحضار الوثائق التي تثبت ذلك (طالبي، 2019، الصفحات 516-518).
- 3. أهمية التصريح الجبائي بالنسبة للإدارة الضريبية:** تتلخص الأهمية في:
- يعطي التصريح الجبائي لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة (مكلف جديد)، حيث تصبح الإدارة على إطلاع بإمكان مزاولة نشاط المكلف وبدايته مما يتسنى لها مراجعة وحساب الضرائب وتحصيلها (قحموش، 2013، صفحة 50)؛
 - يسهل التصريح الجبائي العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية بحيث المكلف نفسه يصرح بمدخله ومقدار الضريبة الواجب دفعها؛
 - تقدير الضريبة بتقديم التصريحات الجبائية من المكلف للإدارة هو أكثر الطرق استخداما في الدول المتقدمة مما يخفف من أعباء الإدارة الضريبية ويقلل من نفقاتها (إيهاب خضر، 2004، صفحة 62).
- 4. أهمية التصريح الجبائي بالنسبة للمكلف بالضريبة:** تتلخص الأهمية في:
- التصريحات الجبائية تعتبر وسيلة تنمي شعور المكلف بالمشاركة في تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه؛
 - كلما شعر المكلف بالضريبة أنه شريك في عملية تقدير وتحديد دخله كلما زاد التزامه بتقديم تصريحاته مما ينعكس إيجابا على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب (سمور، 2008، صفحة 50)؛
 - التصريحات الجبائية من أفضل الطرق لتقدير المادة الخاضعة للضريبة لأنها من إعداد المكلف فهو أدري بمقدرته التكاليفية ومن قناعاته الذاتية ويعكس مدى وعيه الجبائي (عجلان، 2006، صفحة 35).
- 5. أنواع التصريحات الجبائية:** ألزم المشرع كل من يزاول نشاطا مهما كانت نوعيته بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب مجموعة من التصريحات منها ما يلزم بتقديمها مرة واحدة سواء عند بدء مزاولة النشاط، أو التوقف، أو التنازل، ومنها ما يقدم بصفة دورية منتظمة شهرية وفصلية وأخرى سنوية،

حسب النظام الضريبي الذي يخضع له المكلف إما النظام الحقيقي وإما نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (Disle & Jacques, 2014, p. 303).

شكل 01

أنواع التصريحات الجبائية



المصدر: من إعداد الباحثين

ثانياً: التصريحات الجبائية الإلكترونية

تسعى الإدارة الجبائية إلى عصنة قطاعها والتكيف مع عالم يتطور بشكل مستمر، والانتقال إلى إدارة ديناميكية ونشيطة من خلال دمج الثقافة الرقمية، ويمثل تجسيد الإدارة الإلكترونية رهان كبير يفرض عليها مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة، وفي هذا الصدد أطلقت الإدارة الجبائية نظام تصريحي جديد وهو ما يعرف بالتصريح الإلكتروني الذي سنحاول التفصيل فيه من خلال ما يلي:

1. تعريف التصريح الجبائي الإلكتروني: هناك مجموعة من التعاريف للتصريح الجبائي الإلكتروني فهو "السماح للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضع لها بما فيها الملفات أو البيانات باستخدام وسائل تكنولوجية لنقلها إلى الإدارة الضريبية بطريقة عصرية باستعمال الإنترنت" (ministère de l'action et des comptes publics, 2016, p. 1)، كما هو "تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها"، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبهات أو بحساب المكلف أو بالبريد الإلكتروني (منصور، 2019، صفحة 2).

من خلال ما سبق يمكن تعريف التصريح الجبائي الإلكتروني على أنه التزام يقوم به المكلف بالضريبة إزاء الإدارة الجبائية يُبين فيه المبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة وذلك باستبدال الطريقة التقليدية باستعمال الورق بطريقة عصرية تعتمد على خدمة الإعلام الآلي والانترنت.

2. أنواع التصريحات الجبائية الإلكترونية: منذ اعتماد الإدارة الجبائية تطبيق نظام التصريحات الإلكترونية والتخلي على التصريحات الجبائية الورقية لم تغير الإدارة الجبائية أنواع التصريحات من حيث المضمون بل فقط في وسيلة نقل التصريحات من المكلف إلى الإدارة الجبائية ومنه فإن أنواع التصريحات الجبائية الإلكترونية هي نفسها أنواع التصريحات الجبائية التي رأيناها.

3. مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للإدارة الجبائية: يمكن تلخيص مزايا التصريحات الجبائية بالنسبة للإدارة الجبائية فيما يلي:

- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية؛
- تقديم معطيات ملخصة موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- التشغيل الآلي من استقبال المكلف بالضريبة واستفساراته إلى تسديد الضريبة؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط لوزارة المالية (وزارة المالية 1، 2017، صفحة 7).

• التلخص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية.

4. مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للمكلف بالضريبة: تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع إلتزاماته الجبائية؛
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والإطلاع عليها؛
- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي.

ثالثا: الرقابة الجبائية

يعتمد النظام الجبائي الجزائري على النظام التصريحي بمعنى أن المكلف يدلي برقم أعماله المحقق والنتيجة المحصل عليها وغيرها من المعلومات إلى الإدارة الضريبية بالرغم من إحضار دلائل تثبتها، إلا أنها قد تحتل الصحة أو الخطأ (خطأ متعمد أو غير متعمد) لهذا شرع القانون للإدارة الجبائية حق الرقابة والتأكد من صحة هذه التصريحات وهو ما يعرف بالرقابة الجبائية.

1. ماهية الرقابة الجبائية: عرف المشرع الجزائري الرقابة الجبائية من خلال توضيح مهمة الإدارة الجبائية وهذا ما تنصه المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لغرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة" (وزارة المالية 1، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 18، 2019).

كما بين بصورة موجزة مكان وأوقات القيام بهذه المهمة بنص في الفقرة الثانية من نفس المادة من قانون الاجراءات الجبائية، وتعرف الرقابة الجبائية بأنها عملية فحص مقارنة ومقاربة للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية (بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، 2016، صفحة 23).

من خلال ما سبق يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها الحق المخول للإدارة الجبائية بموجب القانون يمكنها الاطلاع والتأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من المكلفين وهذا لتحصيل وجمع الأموال المفروضة على أصحابها.

2. أهداف الرقابة الجبائية: يمكن تقسيم أهداف الرقابة الجبائية إلى أهداف محددة وأهداف عامة نوجزها فيما يلي:

1.2. الأهداف المحددة للرقابة الجبائية: إن المشرع الجبائي حدد للرقابة الجبائية أهدافا معينة ومحددة بحيث اعتبر أن الرقابة الجبائية وسيلة استراتيجية تتمثل في المقابل لنظام تصريحي، فالرقابة الجبائية هي الوسيلة الأكثر تخصيصا التي تملكها الإدارة للتحقق من مطابقة تصريحات المكلفين بالضريبة للقواعد والقوانين المنظمة بالاقتطاعات الضريبية.

2.2. الأهداف العامة للرقابة الجبائية: عمل المشرع الجبائي على تحديد الأهداف العامة للرقابة الجبائية وبين بأنها تهدف أساسا إلى التحذير من أي محاولة غش أو ممارسة تملص المكلف من أداء التزاماته، كما أن الرقابة الجبائية تمثل أحد أهم القنوات التي تؤدي إلى توزيع أحسن للعبء الضريبي وتجنب تحويله إلى بعض المكلفين الملتزمين بدفع ضرائبهم (بن عمارة، 2011، صفحة 14).

من الأهداف العامة للرقابة الجبائية تقليص الخطر الجبائي فإجبارية الضريبية تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف اضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية (بن عثمان و ولهي، 2017، صفحة 148).

3. أسباب الرقابة الجبائية: رغم أن المشرع الجزائري قد حدد مختلف المعايير التي من خلالها يتم فرض الضريبة كما نصت عليه المادة 1-143 من قانون الإجراءات الجبائية إلا أنه من الناحية العملية يصعب على إدارة الضرائب ضمان تحصيل كل الضرائب وهذا لأسباب عديدة نوجز أهمها في الآتي (قلي و بهلول، 2019، صفحة 151):

- الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية (قلاب ذبيح، 2011، صفحة 20)؛
- الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة الغش الضريبي (قلي و بهلول، 2019، صفحة 152).

4. ماهية الرقابة الجبائية الشكلية: قبل الخوض في ماهية الرقابة الشكلية لا بد من الإشارة إلى أنواع الرقابة الجبائية وهي ممثلة في كل من الرقابة العامة، الرقابة المعمقة، الرقابة المختلطة والرقابة الفئوية (بن عمارة، 2016، صفحة 36)، أما الرقابة الجبائية الشكلية فيمكن تحديد موقعها ضمن الرقابة العامة كمرحلة أولى، والتي سنحاول عرضها كما يلي:

1.4. تعريف الرقابة الجبائية الشكلية: تبدأ الرقابة الجبائية الشكلية من استلام المصالح المعنية للتصريحات المودعة من قبل المكلفين وتكون بطريقة منتظمة وغير انتقائية وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها وتصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات في حينها.

2.4. مزايا الرقابة الجبائية الشكلية: تتمثل مزايا الرقابة الجبائية الشكلية في أنها:

- لا تتطلب عملية الرقابة الشكلية مستوى عال من الكفاءة؛
- تهتم الرقابة الشكلية فقط بشكل التصريح الجبائي من خلال:
 - التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة؛
 - التأكد من رقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة؛
 - تصحيح الأخطاء المادية؛
 - ملء المعلومات الناقصة في التصريحات الجبائية؛
 - حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال هذه التصريحات؛
 - التأكد من وجود التأشير والختم للمكلف بالضريبة (بساس، 2014، صفحة 167).

3.4. عيوب الرقابة الجبائية الشكلية: من أهم عيوب الرقابة الشكلية لدينا:

- حجم الملفات الجبائية الضخم وكثرة عدد التصريحات يعيق تنظيم عمل الإدارة الجبائية مما يؤدي إلى ضياع التصريحات أحيانا؛

- عدم وجود متابعة دقيقة من المصالح المركزية على هذا النوع من الرقابة؛
- قلة الوسائل البشرية لإجراء هذا النوع من الرقابة (بن عمارة، 2011، صفحة 37)؛
- كلما زاد عدد الملفات تطلب ذلك وقت أكثر لإجراء الرقابة الشكلية؛
- إجراء عملية الرقابة الشكلية لا يتم إلا في أوقات عمل الإدارة الضريبية؛
- تتقل المكلف بالضريبة شخصيا إلى إدارة الضرائب لوضع التصريحات ومراقبتها شكلا.

رابعاً: الدراسة الميدانية لأثر التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية

ان النظام الجبائي الجزائري التصريحي يوجب على الإدارة الضريبية رقابة تصريحات المكلفين والتأكد من صحتها، ومع الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات أصبح لزاما على الإدارة الضريبية تبني مشروع الإدارة الإلكترونية مما سيسمح لقطاعها مواكبة هذه التطورات محليا وعالميا، فمع أول ما قامت به الإدارة الجبائية في هذا المجال هو إطلاق نظام التصريح الإلكتروني، بعدما كانت تصريحات المكلفين توضع ورقيا وتراقب شكليا على مستوى شبابيك الإدارة الضريبية، ولقد أردنا من الدراسة الميدانية معرفة الطريقة التي سيتم من خلالها مراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة إلكترونيا و مقارنته بما هو معمول به في رقابة التصريحات الورقية، ليطم معرفة الأثر الذي يتركه تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الشكلية.

1. نموذج الدراسة الميدانية: لقد اقتصرنا الدراسة على معرفة توقعات آراء المجيبين لما يمكن

أن يحققه نظام التصريح الإلكتروني من خلال محورين أساسيين وهما:

- دور التصريح الإلكتروني في تعزيز المزايا السابقة للرقابة الجبائية الشكلية؛
 - دور التصريح الإلكتروني في القضاء على مساوئ وسلبيات الرقابة الجبائية الشكلية.
- في ظل ما سبق قمنا باقتراح نموذج للدراسة الميدانية على النحو التالي:

جدول 1

متغيرات ونموذج الدراسة الميدانية

عدد العبارات	المتغير التابع	الدور	المتغير المستقل	
11 عبارة	مزايا الرقابة الجبائية الشكلية	تعزيز	التصريح	المحور الأول
14 عبارة	مساوئ الرقابة الجبائية الشكلية	القضاء	الإلكتروني	المحور الثاني

المصدر: من إعداد الباحثين

2. عينة ومجتمع الدراسة: دفعنا الدراسة إلى التوجه نحو مجموعة من موظفي الإدارة الضريبية لولاية الأغواط، حيث تم توزيع استمارات الاستبيان يد بيد، كما تم التوزيع والإستلام بطريقة الكترونية عند تعذر الإتصال المباشر لبعض الموظفين، بالإضافة إلى إشراك بعض الأكاديميين المختصين في الجبائية من جامعة الأغواط، وكذا مجموعة من المحاسبين المعتمدين على مستوى

الولاية، أين تم في الأخير استرجاع و قبول 50 استبانة كاملة الشروط وذلك حسب ما هو موضح في الجدول والشكل المواليين:

جدول 2

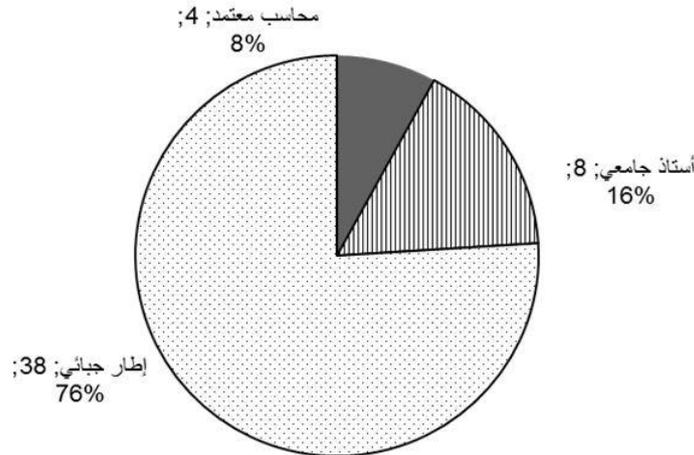
وضعية استثمارات الاستبيان الخاص بالعينة المدروسة

النسبة	العدد	البيان
%100	68	الاستثمارات الموزعة
%73.53	50	الاستثمارات المستردة
%0.00	00	الاستثمارات الملغاة
%100	50	الاستثمارات المقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى نتائج الاستبيان

شكل 2

توزيع أفراد العينة حسب الوظائف



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات الاستبيان وبرنامج EXCEL

3. صدق وثبات الدراسة الميدانية: لدينا كل من الصدق الظاهري وصدق وثبات أداة الدراسة.
- 1.3 الصدق الظاهري: قمنا بالتعديلات والنصائح التي قدمت من طرف المحكمين، أين وصل الاستبيان إلى صورته النهائية، وقد وافق أغلبهم على عباراته بأنها تتصل ظاهريا بإشكالية الدراسة، وكذا أعرب المحكمون عن مدى سهولة وسلامة اللغة المستخدمة مما يسمح بالفهم والاستجابة من طرف أفراد العينة.
- 2.3 صدق وثبات أداة الدراسة: تمت الاستعانة بمعادلة ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، وهذا حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 3

معامل ألفا كرونباخ لصدق وثبات عبارات الاستبيان

الصدق	الثبات	عدد العبارات	(المحاور)
0.97056	0.942	11	التصريح الإلكتروني يعزز من ايجابيات الرقابة الشكلية
0.97108	0.943	14	التصريح الإلكتروني يقضي على سلبيات الرقابة الشكلية
0.97056	0.942	25	كل العبارات مع بعض

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات الاستبيان وبرنامج SPSS

ما يمكن ملاحظته في الجدول السابق هو ارتفاع درجة الصدق والثبات وهذا دليل على مدى سلامة جميع العبارات، وقوة صداها مما يجعلنا نتوقع الحصول على إجابات ونتائج مقبولة من الجانب العلمي والمنهجي.

4. تحليل نتائج إجابات الدراسة: سوف يتم التطرق إلى الإتجاهات العامة للإجابات بتوزيع المتوسطات المرجحة لكل عبارة على ما يعرف بمقياس ليكارت الخماسي لتحديد مجالات الإتجاهات العامة حسب درجات الموافقة حسب المحاور وللدراسة ككل على النحو التالي.

1.4. الإتجاه العام للعبارات المحور الأول: وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول 4

عبارات "التصريح الإلكتروني من حيث تعزيز إيجابيات الرقابة الجبائية الشكلية"

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
محايد	1,425	3,36	التصريح الإلكتروني يرصد الأخطاء تلقائيا ويصوبها
موافق	1,135	3,76	في ظل التصريح الإلكتروني تُقل الأخطاء المادية
موافق	1,062	3,88	في ظل التصريح الإلكتروني يتم ارسال ايصال التصريح إلى بريد المستخدم الإلكتروني مبينا عليه تاريخ التسلم
موافق	0,856	3,96	يعتبر ايصال التصريح الإلكتروني بمثابة ايصال رسمي بتسلم التصريح.
موافق	1,107	3,86	يمكن التصريح الإلكتروني للمكلف الحصول على ايصال دفع الكتروني.
موافق	1,296	3,44	في ظل التصريح الإلكتروني سيكون باستطاعة الخاضعين للضرائب طباعة إشعارات بالدفع واستحداث وتعديل نماذج التصريح لاحقا.
موافق	1,066	4,08	التصريح الإلكتروني يُمكن من إنشاء بنك معلومات خاص بالمكلفين.
موافق	1,107	3,86	التصريح الإلكتروني يضيفي على المعلومات الدقة والجودة.
موافق	1,208	3,64	التصريح الإلكتروني يقوم بعملية الرقابة الشكلية نيابة عن عمل أعوان إدارة الضرائب، مما يسمح بإلغائها لاحقا.
موافق	1,044	3,82	التصريح الإلكتروني يساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة

موافق	1,031	3,72	التصريح الإلكتروني يسمح بالرقابة الشكلية لجميع تصريحات المكلفين بالضريبة دون استثناء.
-------	-------	------	---------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على أن تطبيق التصريح الإلكتروني يعزز من إيجابيات الرقابة الشكلية التي تقوم بها إدارة الضرائب وهذا من خلال أن تطبيق النظام التصريح الإلكتروني يقوم بالرقابة الشكلية لجميع المكلفين نيابة عن عمل أعوان الإدارة الجبائية ومن خلال العبارات التي كانت جميعها موافقة إلا واحدة منها فاتصفت بالحياد.

2.4. الاتجاه العام لعبارات المحور الثاني: وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول 5

عبارات "التصريح الإلكتروني من حيث القضاء على سلبيات الرقابة الجبائية الشكلية"

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
موافق	1,074	4,10	التصريح الإلكتروني آلية جديدة بات ولوجها سهلا على المكلف لتسديد مختلف الضرائب والرسوم الواجبة عليه
موافق بشدة	0,77	4,26	في ظل التصريح الإلكتروني يتم ملء جميع الخانات الضرورية قبل الموافقة والتصديق عليه.
موافق بشدة	0,875	4,36	في ظل التصريح الإلكتروني يتم توفير الوقت والتنقل
موافق	1,044	3,82	ثمة منافع جمة سيحصدها المكلفون عموما من جراء انتهاج آليات التصريح الإلكتروني
موافق	0,857	4,14	التصريح الإلكتروني يتميز بتوافره طوال ايام الاسبوع بما فيها مختلف العطل الدينية، الوطنية... إلخ.
موافق	0,918	4,12	في ظل التصريح الإلكتروني يمكن للمكلف بعد حصوله على رقم التعريف الإلكتروني، الاطلاع على كل الضرائب المتوجبة عليه، والتصاريح الضريبية التي تقدم بها سابقا.
موافق	1,232	3,56	في ظل التصريح الإلكتروني يمكن تصفح الديون الجبائية العامة إلى جانب تصفح وتعديل المعلومات الشخصية إذا اقتضت الضرورة ذلك
موافق	1,078	4,02	في ظل التصريح الإلكتروني يمكن تصفح رزنامة الالتزامات الجبائية
موافق	1,114	4,06	التصريح الإلكتروني يُمكن الإدارة الجبائية بتحسين فعاليتها وتحصيلاتها الجبائية وتحسين علاقتها بالملزمين بالضريبة،
موافق بشدة	0,840	4,22	التصريح الإلكتروني يسمح بتوحيد الإجراءات والتبادلات مع الملزم بالضريبة وتبسيطها.
موافق	1,291	3,92	التصريح الإلكتروني يسمح بضمان شفافية اكبر ومكافحة امثل للرشوة والفساد وتخفيف العبء على الأعوان الجبائين
موافق	0,746	4,12	التصريح الإلكتروني يضيف السرية والخصوصية لمعلومات المكلفين
موافق	0,974	4,10	التصريح الإلكتروني يسمح بحفظ جميع التصريحات مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية.

موافق بشدة	0,953	4,30	التصريح الإلكتروني يسمح بتوفير مبلغ ضخمة كانت مخصصة لطبع، تخزين وتوزيع التصريحات الجبائية الورقية .
------------	-------	------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز بين الموافقة والموافقة بشدة على أن تطبيق نظام التصريح الإلكتروني يقضي على سلبيات الرقابة الشكلية بحيث أن التصريح الإلكتروني يسمح بالقيام بعملية الرقابة الشكلية ولكن بدون وجود سلبيات أثناء هذه العملية.

3.4. الاتجاه العام للمحورين وللدراسة ككل: أردنا في هذا العنصر التطرق لنتيجة الاستبيان من خلال ذكر النتائج العامة لاتجاهات واجابات أفراد العينة، بجمع كل العبارات حسب محاورها وقد خلصنا إلى أنه تم الاتفاق على أن التصريح الإلكتروني يعزز ويقوي الإيجابيات التي تتسم بها الرقابة الشكلية، وذلك بمتوسط فاق 3,75 وفي نفس الوقت نلاحظ أن العينة قد إتفقت بمتوسط فاق قيمة 4,07 على أن التصريح الإلكتروني يقضي ويزيل بنسبة كبيرة على المساوئ والأخطاء الناتجة عن الرقابة الشكلية وذلك بنسبة أكبر من 80%، وفي الأخير يمكن جمع المحورين مع بعض للخروج بنتيجة نهائية بمتوسط فاق 3,93 مفادها أن التصريح الإلكتروني سيحل محل الرقابة الشكلية حسب ما هو متوقع من طرف عينة الدراسة المجيبة.

جدول 6

الاتجاه العام لمحاور الدراسة

المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
التصريح الإلكتروني يعزز من ايجابيات الرقابة الشكلية	3.7518	0.73002	موافق
التصريح الإلكتروني يقضي على سلبيات الرقابة الشكلية	4.0786	0.64460	موافق
تأثير التصريح الإلكتروني في الرقابة الشكلية	3.9392	0.65907	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات الاستبيان وبرنامج SPSS

الخاتمة:

تبين لنا في الأخير أنه بتطبيق نظام التصريح الإلكتروني سنستغني عن الرقابة الجبائية الشكلية لأن التصريح الإلكتروني في حد ذاته يقوم بهذه العملية وبطريقة فعالة من خلال:

- التصريح الإلكتروني يضيف على معلومات تصريحات المكلفين الدقة والجودة وذلك من أول فتح حساب للمكلف وبالتالي الاستغناء عن مراقبة التصريحات من حيث الشكل في كل مرة؛
- كما أنه في ظل التصريحات الإلكترونية ستتعدم الأخطاء المادية التي هي جوهر عملية الرقابة الجبائية الشكلية لأنه يتم ملء جميع الخانات وتقادي تكرار ملء المعلومات الشخصية

للمكلف في كل مرة؛

- من خلال التصريح الإلكتروني يمكن إنشاء بنك معلومات خاص بالمكلفين يسمح للولوج إليها كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛
 - التصريح الإلكتروني يساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية نيابة عن عمل الرقابة الشكلية ويراقب جميع التصريحات دون استثناء بدلا من ضياع بعضها خلال إجراء الرقابة الشكلية؛
 - التصريح الإلكتروني متوفر طيلة أيام الأسبوع وكل ساعات اليوم مما يخفف العبء على أعوان إدارة الضرائب بدلا من مراقبة التصريحات من حيث الشكل خلال ساعات وأيام العمل في الأسبوع فقط، حتى بالنسبة للمكلف يصرح إلكترونيا أحسن من نسيان بعض المعلومات التي توجب عليه التنقل إلى إدارة الضرائب مرة أخرى؛
 - في ظل التصريح الإلكتروني يتم توفير مبالغ ضخمة كانت مخصصة للتصريحات الورقية؛
 - التصريح الإلكتروني يسمح بضمان شفافية أكبر وعدالة تامة مع المكلفين بالضريبة؛
 - التصريح الإلكتروني يسمح بحفظ وتأشير التصريحات آليا مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية أو عدم تأشيرها بسبب العدد الكبير لتصريحات المكلفين؛
 - التصريح الإلكتروني يقوم بعمل الرقابة الشكلية بطريقة فعالة وبالتالي الاستغناء عن الرقابة الجبائية الشكلية التي يقوم بها أعوان إدارة الضرائب.
- التوصيات:** إن تطبيق نظام التصريح الإلكتروني يخفف العبء على أعوان إدارة الضرائب بالقضاء على الرقابة الجبائية الشكلية، ومنه نوصي بتعميم هذه التجربة على مستوى كافة المصالح الجبائية المعنية (المراكز والمراكز الجوارية للضرائب) ، إضافة إلى تفعيل عملية الدفع الإلكتروني التي ستلقى استحسان أكبر من طرف المكلفين بالضريبة ، كما أنه بإطلاق أنظمة إلكترونية أخرى سيخفف العبء على مفتشي الضرائب وذلك بوضع برامج تُمكن من عملية التحقق في محاسبة المكلفين بغية تبني نظام تحقيق محاسبي إلكتروني يضمن سرعة الإنجاز ودقة الحساب ورفع كفاءة عمل الإدارة الجبائية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. إيهاب خضر، أحمد منصور. (2004). *العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين*، رسالة ماجستير. فلسطين: جامعة النجاح الفلسطينية.
2. بساس، أحمد. (2014). *أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه. الأغواط: جامعة عمار تليجي.
3. بن عثمان عائشة، و ولهي بوعلام. (31 ماي، 2017). *تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (17)، الصفحات 146-175.
4. بن عمارة، منصور. (2011). *إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية* (الطبعة الأولى). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
5. بن عمارة، منصور. (2016). *أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية* (الطبعة الثانية). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
6. الحمزة، عبد الحليم. (2018). *الفحص الضريبي الالكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية نحو نموذج لنظام المعلومات الالكترونية في الإدارة الضريبية دراسات جبائية* (12)، الصفحات 87-109.
7. حامد، نور الدين. (2016). *أثر إصلاح النظام الضريبي* (الطبعة الأولى). الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
8. بهنس، ياسر حسين. (2015). *الجرائم الضريبية* (الطبعة الأولى). مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
9. حمدي، عبد العظيم. (2000). *المؤتمر السنوي الخامس لأكاديمية السادات بعنوان تكنولوجيا الإدارة الضريبية في القرن الحادي والعشرين* (الطبعة الأولى). القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
10. سمور، ابراهيم خليل. (2008). *مشكلة التقدير الذاتي لضريبة الدخل*، رسالة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية بغزة.
11. طالبي، بن عيسى. (2 جوان، 2019). *التصريح الجبائي كأداة إثبات للفصل في منازعات الوعاء الضريبي في الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث*، 11(2)، الصفحات 511-522.
12. طلبة متولي سلامة، كمال. (2015). *الإصلاحات الدستورية والتشريعية المرتقبة في مصر* (الطبعة الأولى). مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
13. عجلان، العياشي. (2006). *ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل*، رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر.
14. قحموش، سمية. (2013). *دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية*، رسالة ماجستير. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
15. قلاب ذبيح، إلياس. (2011). *مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية*، رسالة ماجستير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
16. قلي محمد، وبهلول فهيمة. (30 مارس، 2019). *الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 7(6)، الصفحات 147-173.
17. محمود عمارة، رانية. (2015). *المالية العامة: الإيرادات العامة*. مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
18. منصور، أسامة. (2019). *الضرائب قانون القيمة المضافة*، مش جديد على مصر. جريدة أهل مصر، 2.
19. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. (2017). *نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 85*. الجزائر: وزارة المالية.

20. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. (2019). **قانون الإجراءات الجبائية، المادة 18**. الجزائر: وزارة المالية.
21. وزارة المالية، مصلحة الضرائب المصرية. (1 جويلية، 2019). ثروت عبد الباقي، **ندوة اتحاد الصناعات مع مصلحة الضرائب المصرية حول " كيفية إعداد إقرار ضريبة الدخل إلكترونيًا "**. تم الاسترداد من أخبار مصلحة الضرائب المصرية: <https://www.incometax.gov.eg/news-d.php?id=12>
22. وزارة المالية، مصلحة الضرائب. (جانفي، 2015). إرشادات الإدارة العامة للإقرارات. **إرشادات الإقرار الضريبي**. اليمن، الجمهورية اليمنية: وزارة المالية.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

1. Al Hamzah, Abdel Halim. (2018), electronic tax examination as a tool to activate the work of the tax administration towards a model of electronic information system in the tax administration. *Tax studies* (12), p. 87-109.
2. Ajlan, Ayashi. (2006). *Rationalization of the Algerian tax system in the field of receptacles and collection*. Algeria: University of Algiers.
3. Almetwali Salama, Kamal Tolba. (2015). *Upcoming constitutional and legislative reforms in Egypt* (first edition). Egypt: Center for Arab Studies for Publishing and Distribution.
4. Bassas, Ahmed. (2014). *The impact of fiscal control on tax evasion in light of the economic reforms in Algeria*. Laghout: University of Ammar Thaliji.
5. Bin Amara, Mansour. (2011). *Accounting and tax control procedures* (first edition). Algeria: Dar Houma for Printing and Publishing.
6. Bin Amara, Mansour. (2016). *Types and procedures for fiscal control* (2nd ed.). Algeria: Dar Houma for Printing and Publishing.
7. Bin Othman, Aisha., & waLahi Boualam. (2017). Tax assessment, in light of the adoption of performance indicators, *Journal of Economics, Management and Commercial Sciences*, (17). Pp. 146--175.
8. Egyptian Tax Authority, Ministry of Finance. (July 1, 2019). Tharwat Abdel-Baqi, symposium of the Federation of Industries with the Egyptian Tax Authority on "how to prepare an income tax return online." Retrieved from Egyptian Tax Authority news: <https://www.incometax.gov.eg/news-d.php?id=12>
9. Ghammouh, soumia. (2013). *The role of fiscal review in improving the quality of fiscal statements*. Ouargla : Kassadi Merbah University.
10. Hamdi, Abdel Azim. (2000). *The Fifth Annual Conference of Sadat Academy entitled Tax Administration Technology in the Twenty-first Century*. Cairo: Sadat Academy for Administrative Sciences.
11. Hamed, Nour El-Din. (2016). *The Impact of Tax Reform* (First Edition). Jordan: Zahran Publishing and Distribution House.
12. Kalab dhebih, Lias. (2011). *Accounting Auditing Contribution to Supporting Tax Control*. Biskra: Muhammad Khidir University.
13. Khader Ahmed Mansour, Ehab. (2004). *Tax penalties and their effectiveness in combating income tax evasion in Palestine*. Palestine : An-Najah Palestinian University.
14. Mahmoud Emara, Rania. (2015). *Public Finance Public Revenue* (1st Edition). Egypt: Center for Arab Studies for Publishing and Distribution.
15. Mansour, Ossama. (2019, April, 3). Taxes, the value-added law, are not new to Egypt. *The people of Egypt newspaper*. P2.
16. Ministry of Finance. (2015), *Tax Return Guidelines*, Republic of Yemen.

17. Ministry of Finance. (2017), Directorate General of Taxes, *Bulletin of the Directorate General of Taxes* 85, Algeria.
18. Ministry of Finance. (2019) Directorate General of Taxes, *Tax Law*, Algeria.
19. Qali, Muhammad., & Bahloul, Fahima. (2018). Tax control between the imperative of preserving public treasury resources and the need to protect the rights of taxpayers, *Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies*, 07 (06). Pp. 147-173.
20. Sammour, Ibrahim Khalil. (2008). *Income Tax Self-Assessment Problems*. Gaza: Islamic University of Gaza.
21. Talibi, bin Issa. (2019). The tax declaration as a proof of adjudication of disputes in the tax base in Algeria, *Journal of Studies and Research*, 11(2). Pp. 511-522.
22. YASSER HUSSAIN, Bhans. (2015). *Tax offenses* (first edition). Egypt: Center for Arab Studies for Publishing and Distribution.

المراجع الأجنبية:

23. Andrew, C., Nancy, K., Charles, L., & George, M. (2015, janvier 01). Effect of Electronic Fiscal Devices on VAT Collection in Tanzania: A Case of Tanzania Revenue Authority. *European Journal of Business and Management*, 7(33), pp. 125-133.
24. Disle, E., & Jacques, S. (2014). *Gestion fiscale*. Paris: Dunod.
25. ministère de l'action et des comptes publics, d. g. (2016, Avril 4). téléprocédures des professionnels. Récupéré sur Fiche technique: https://www.impots.gouv.fr/portail/files/media/1_metier/2_professionnel/procedure_en_ligne_professionnels.pdf

محتال، ف. و بساس، أ. (2020). تأثير تطبيق نظام التصريح الالكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 11(2). ص. 55-72.

Mahtal, F. and Bassas, A. (2020). The impact of applying the electronic declaration system to the formal tax control, *Dirassat Journal Economic Issue*, 11(2). pp. 55-72.